أنماط التعذيب في الإمارات العربية المتحدة

تقرير صادر عن مركز الخليج لحقوق الإنسان

فبراير/ شباط 2022

هذا التقرير مُهدى إلى ذكرى مدافعَين عن حقوق الإنسان قلَّ نظيرهما في الشجاعة وكان فقدهما مفجعاً ولا يُعوَّض؛ كلٌّ من آلاء الصديق وأرتور ليجسكا، اللذين وافتهما المنية بشكل مأساوي في عام 2021. ولئن كانا قد رحلا قبل الأوان، فإنَّ كثيرين من زملائهما وأصدقائهما يمضون الإرث الذي خلّفاه في قضية الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في الإمارات العربية المتحدة.

المحتويات

ملخص تنفيذي 4

منهجية البحث 5

المقدِّمة 6

الالتزامات القانونية الوطنية والدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة 6

التعذيب الاحتجازيّ: استخدام الاعتقال التعسفي والتوقيف والاختفاء القسري لارتكاب التعذيب مع الإفلات من العقوبة 10

انتقام السلطات بوحشية من أي شخص يتجاسر على السعي إلى الانتصاف 15

التأسيس لحالةٍ من الإفلات من العقوبة وإدامتها 20

الخاتمة 24

التوصيات 25

ملخص تنفيذي

تمر هذا العام، عام 2022، الذكرى السنوية العاشرة لاعتقال واحتجاز مجموعة الإمارات 94، وهي مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والقضاة والمعلمين والأكاديميين والطلبة ممن دعَوا إلى الإصلاح السياسي بشكل سلمي. وقد كان ما لاقَوه من الاختفاء القسري والتعذيب والإدانة المجحفة بتهمة "التآمر لقلب نظام الحكم" في محاكمة جائرة شابتها انتهاكات جسيمة للإجراءات القانونية الواجبة لحظةً فاصلة بالنسبة إلى حقوق الإنسان والحريات المدنية في الإمارات العربية المتحدة. فقد دفعت تلك القضية بالبلد نحو مسار أكثر قمعية، حتى أنَّ أحمد منصور كان وقت اعتقاله في عام 2017 "آخر مدافع عن حقوق الإنسان يعمل علانية في الإمارات العربية المتحدة"[1]. وطوال سنين متعاقبة، كان للاستخدام المطرد للتشريعات الملتبسة والمراقبة الموجَّهة والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب أثرٌ مخيف على العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان وممارسة الحريات المدنية الأساسية في الإمارات العربية المتحدة.[2]

يتناول هذا التقرير الصادر عن مركز الخليج لحقوق الإنسان بعضاً من الأمثلة الأقرب عهداً على اعتماد السلطات الإماراتية التعذيب بوصفه وسيلة لترسيخ هذا السياق القمعي. وقد توصَّل البحث إلى توصيف عدد من الأنماط الرئيسية للتعذيب هي: استخدام الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختفاء القسري لممارسة التعذيب مع الإفلات من العقوبة، ومعاقبة كل من يجسر من المسجونين على الجهر بالقول عن ظروف احتجازهم وإيقاع مزيد من التعذيب بهم؛ وتواطؤ الشركات والمجتمع الدولي في ارتكاب التعذيب على نحو ممنهج في الإمارات.

ومع ذلك ، فإن استمرار ارتكاب التعذيب مع الإفلات من العقوبة في الإمارات ليس محض قضية محلية. ذلك أنه يستند إلى استعداد المجتمع الدولي لغض الطرف عنه، الأمر الذي يؤدي إلى إدامة التعذيب وإضفاء الشرعية عليه. وقد بدا مثل هذا التواطؤ جلياً لدى زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الإمارات في ديسمبر/ كانون الأول 2021، التي التقى خلالها الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، ووقع صفقة بمليارات اليورو لبيع طائرات مقاتلة وطائرات عمودية مقاتلة إلى الإمارات[3]. وفضلاً عن ذلك، فقد تم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 انتخاب اللواء أحمد ناصر الريسي رئيسًا للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، على الرغم من الجهود الجمَّة التي بذلتها منظمات حقوق الإنسان لتنبيه أعضاء الجمعية العامة إلى ضلوع الريسي في أفعال التعذيب والمعاملة المهينة التي استهدفت مدافعين محتجزين عن حقوق الإنسان وغيرهم من سجناء الرأي[4].

إنَّ هذا التقرير إذ يدعو الدول والشركات إلى وقف نهجهم في إجراء "التعاملات المعهودة" مع الإمارات العربية المتحدة بينما يستمر ارتكاب التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بلا هوادة؛

---

[1] "الإمارات العربية المتحدة: لا يزال أحمد منصور في عزلة دون فراش أو مياه، على الرغم من تقارير غير مؤكدة حول انتهاء إضرابه عن الطعام"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 4 مايو/ أيار 2019، تم الاطلاع في 1 فبراير/ شباط 2022.

[2] "من يقي للدفاع عن حقوق الإنسان؟ ملاحقة التعبير على الإنترنت في الخليج والبلدان المجاورة"، مركز الخليج لحقوق الإنسان ومؤسسة بيركلي للعون القانوني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، ص 240-241، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[3] "الإمارات تشتري ثمانين طائرة مقاتلة فرنسية في صفقة غير مسبوقة الحجم مع بدء ماكرون جولة في الخليج والدول المجاورة"، فرانس 24، 3 ديسمبر/كانون الأول 2021، تم الاطلاع في 11 يناير/ كانون الثاني 2022.

[4] "الإمارات العربيّة المتّحدة :دعوة موحدة لرفض ترشيح اللواء الريسي لرئاسة الإنتربول"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

فإنَّه ينظر أيضًا في إمكانية اللجوء إلى وسائل قانونية من قبيل استخدام الولاية القضائية العالمية للتصدي إلى حالة الإفلات من العقوبة التي تحمي مرتكبي التعذيب في الإمارات وتدعمهم. ويُؤمَّل أنَّ يبعث ذلك بإشارة واضحة إلى السلطات يُفهم منها أنها ليست فوق القانون، وأنها ستواجه العدالة على أفعالها.

منهجية البحث

إنَّ هذا التقرير إذ يسعى إلى تحديد أنماط التعذيب التي غدت مكوِّناً أساسياً في إدامة الحملة الشعواء التي تشنها الإمارات العربية المتحدة على حقوق الإنسان والحريات المدنية، فإنَّه ينظر أولاً في جوانب القصور التي تكتنف التشريعات المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يخص التعذيب. وبُغية تقديم سياق أكثر شمولاً، فإنَّ التقرير يجري تقييماً أوسع لسجل الإمارات السيئ في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بتجريم التعبير عبر الإنترنت وغيرها من الوسائط. كما سيتناول التقرير مدى التزام الإمارات بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويستند هذا التحليل إلى المراجعات المستفيضة التي سبق أن قام بها مقررو الأمم المتحدة الخاصون، ومحامون ومنظمات غير حكومية، ومصادر الأخبار الموثوقة، في تقييمهم للمشهد القانوني للتعذيب في الإمارات العربية المتحدة، الذي أسفر عن جملة من التقارير وتقارير الظل والقرارات والمشاورات المستقلة وأوراق السياسات وجلسات الإحاطة القانونية.

يعمد التقرير إلى تحديد الأنماط الرئيسية للتعذيب في الإمارات وتحليلها استناداً إلى شهادات الشهود ودراسات الحالة التي راعت جميع الاعتبارات الأخلاقية الواجبة وحجب الهوية. وبالإضافة إلى ما جمعه مركز الخليج لحقوق الإنسان من تقارير ودراسات الحالة والمناشدات، فقد استُخدم كذلك عدد من دراسات الحالة والشهادات التي جمعتها منظمات حقوق الإنسان المذكورة في هذا التقرير.

المقدِّمة

في الأشهر الأخيرة من عام 2021، كانت الإمارات العربية المتحدة في قلب عدد من الأحداث المهمة التي من شأنها أن توحي لمراقب غير مطلع على بواطن الأمور بأنها دولة تقدمية تحظى بالاحترام في المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن اللواء أحمد ناصر الريسي، المفتش العام بوزارة الداخلية الإماراتية، انتُخب في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 رئيساً للإنتربول. وإذا كانت الإنتربول في صدارة المنظمات الشرطية في العالم التي تقدم الدعم الفني والعملياتي لأجهزة الشرطة في 195 دولة عضواً، فضلاً عن التشارك في البيانات حول الأنشطة الجرمية ومكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية، فإنَّ للمرء أن يتوقع أن يكون سجل رئيسها فوق الشبهات. وكان الريسي قد أشرف قبل انتخابه على التحقيق في عدد من الشكاوى المرفوعة ضد الشرطة وقوات الأمن الإماراتية. غير أن ثمة مجموعة من الأدلة الموثوقة التي تبين إخفاق الريسي في إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة في ادعاءات التعرض إلى التعذيب وإساءة المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز الإماراتية، تستبعده تمامًا من أن يكون مناسباً لرئاسة الإنتربول.

وفضلاً عما سبق، فقد تمَّ في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2021 افتتاح معرض دبي إكسبو. والمعرض الذي يحمل شعار "تواصل العقول وصنع المستقبل عبر الفرص والتنقل والاستدامة"، هو أول معرض عالمي يقام في المنطقة. وإذ يستمر المعرض حتى 31 مارس/ آذار 2022، فإنه سوف يستكشف جملة قضايا من بينها الاستدامة والتنقل والفرص والناس والكوكب. ومع ذلك، فإن مهمة معرض دبي إكسبو المُدَّعاة التي تزعم أنّها تقرِّب الناس بعضهم من بعض من أجل غد أفضل إنما تتناقض على نحو فج مع سجل الإمارات المشين في قمع المدافعين السلميين عن حقوق الإنسان وسجنهم وتعذيبهم.

وبُغية إلقاء الضوء على التناقض المتمثل في التعزيز المُدَّعى لتنوع الأصوات بينما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات المحاكمة والسجن والتعذيب بسبب تعبيرهم عن آرائهم، فقد أطلقت 28 منظمة حقوقية في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 معرض حقوق الإنسان البديل[5] "في مواجهة سرديات "التسامح " و "الانفتاح" التي تدعي الإمارات دعمها وتهدف إلى إبرازها بواسطة معرض دبي إكسبو، ولتوجيه الانتباه إلى القمع الذي لا يزال يُرتكب في البلاد."

إن التناقض الفاضح بين الجهود المتضافرة لدولة الإمارات الساعية إلى إظهار صورة حديثة وتقدمية للبلد وبين واقع القمع الذي يلاقيه المدافعون عن حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني لَهو في الحقيقة أمرٌ يدعو إلى العجب. وقد مرَّ هذا التناقض حتى الآن دونما اعتراض من قبل المجتمع الدولي نظرًا لكون احتجاز السواد الأعظم من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الإمارات وتعذيبهم يتم وراء الأبواب المغلقة مع الإفلات التام من العقوبة. ويسعى مركز الخليج لحقوق الإنسان إلى تحدي الحالة التي يلخصها القول المأثور "ما لا تراه العين، لا يأسى عليه الفؤاد" من خلال مواجهة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي بوقائع التعذيب والقمع التي تُرتكب يومياً في الإمارات العربية المتحدة.

الالتزامات القانونية الوطنية والدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الدستور الاتحادي، الذي تم اعتماده في عام 1996، هو القانون الأعلى في البلاد. ينص القسم الثالث من الدستور على أن "لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطّة بالكرامة"، وأنَّ "إيذاء المتهم جسمانيًا

[5] الموقع الرسمي لمعرض حقوق الإنسان البديل، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

أو معنويًا محظور"[6]. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ المادة 26 من الدستور تنص على أن "الحرية مكفولة لجميع المواطنين ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون"[7].

بالإضافة إلى الأحكام القانونية العامة المنصوص عليها في الدستور ، فإنَّ المادة 242 من قانون العقوبات الاتحادي تنص على أنه "يُحكم على كل موظف عام باستخدام التعذيب أو القوة أو التهديد مع المتهم، شخصيًا أو من خلال غيره، أو شاهدًا أو خبيرًا لحمله على الاعتراف بجريمة أو الإدلاء بأقوال أو الإدلاء بمعلومات تتعلق بها لحجب أي أمر ذي صلة"[8].

في تقرير مشترك صدر في فبراير/ شباط 2021، أماط مركز وجهة للدراسات ومركز الخليج لحقوق الإنسان اللثام عن أوجه القصور الخطيرة في النظام القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأشار التقرير على وجه الخصوص إلى أن تعريف الدستور للتعذيب ملتبسٌ وغير محدد وغير مستوفٍ إذا ما قورِن بالتعريف الأكثر شمولاً الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[9]. وتعرّف اتفاقية مناهضة التعذيب، التي انضمَّت إليها الإمارات العربية المتحدة منذ 19 يوليو/ تموز 2012 (لكنها لم تنضم إلى البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية)، "التعذيب" بأنه: "أيُّ عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يُلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يُلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية، أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها"[10].

إن الطريقة التي صيغت بها الأحكام القانونية التي تتضمن تعريف الإمارات للتعذيب إنما هي انعكاس واضح لحالة الإفلات من العقوبة التي يستند إليها انعدام المساءلة والتحقيقات الفعالة والآليات المستقلة. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ مما يبعث على العجب أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تخلَّفت حتى الآن عن المصادقة على عدد من الأحكام الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون إلى شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

لقد أعد كلٌّ من مركز الخليج لحقوق الإنسان، والخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب تقريرًا مشتركًا قبل عرض الملاحظات الختامية حول دولة الإمارات العربية المتحدة الذي كان مقرراً عقده خلال الدورة 69 للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في أبريل/ نيسان ومايو/ أيار 2020. وعندما تم تأجيل المراجعة حتى

---

[6] دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[7] المصدر السابق.

[8] قانون العقوبات الاتحادي، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[9] "التعذيب في دولة الإمارات العربية المتحدة: إشاعة التسامح"، مركز وجهة للدراسات ومركز الخليج لحقوق الإنسان، فبراير/ شباط 2021، ص 3، تم الاطلاع في 15 يناير/ كانون الثاني 2022.

[10] اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، القسم الأول، المادة 1، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 46/39 الصادر في 10 ديسمبر/ كانون الأول 1984.

أبريل/ نيسان 2021، عمدت المنظمات غير الحكومية إلى نشر تقريرها[11] في اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب في 26 يونيو/ حزيران 2020. وقد وثّق التقرير قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنساء في السجون ممن لاقَوا إساءة المعاملة والتعذيب والحبس الانفرادي والحرمان من العلاج وغيرها من الانتهاكات لقواعد الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء. ولما كان التقرير قد نُشر في الأيام الأولى نسبيًا لجائحة كوفيد-19، فإنَّه وجَّه الانتباه أيضاً إلى المخاطر الإضافية التي تسببها حالة الطوارئ الصحية العالمية للمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المحتجزين في مرافق مكتظة وغير صحية ودون تمكينهم من تلقي العلاج. وإنَّ تقريرنا هذا التقرير يردد رجع صدى تلك المخاوف، ويؤكد أن الظروف غير الصحية والاكتظاظ المقترن بالحرمان من الرعاية الطبية في خضم جائحة عالمية إنما هو في ذاته ضرب من المعاملة اللا إنسانية والمهينة على أقل تقدير. وستُجرى المراجعة المؤجلة لدولة الإمارات العربية المتحدة أخيرًا بين 12 و 29 يوليو/ تموز 2022.

في الاستنتاجات وكذا التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل الأخير للإمارات في 2018، تمت دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة مرارًا إلى المصادقة على الصكوك الدولية الرئيسية وإلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتفق ومبادئ باريس[12]. ومنذئذٍ، فقد أحجمت الإمارات عن اتخاذ أي إجراء نحو المصادقة على الصكوك القانونية المذكورة آنفاً. وأمَّا فيما يتعلق بالتوصية بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، فعلى الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة قد أنشأت مؤخرًا مؤسسة تزعم أنها تعمل كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، فإنَّ تكوينها الحالي يتعارض تمامًا مع مبادئ باريس التي تدعو إلى تمثيل القوى الاجتماعية المشاركة في حماية حقوق الانسان وتعزيزها على نحو يتسم بالتعددية[13].

وفقًا لتقرير صادر عن مركز مناصرة معتقلي الإمارات، فقد عيّن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من ضباط الجيش لقيادة الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان حديثة الإنشاء[14]. وسيكون ضابط الجيش السابق والعضو الحالي في الفريق الإعلامي لمجلس الوزراء الإماراتي، مقصود كروز، على رأس الهيئة. ومعظم أعضائها الأحد عشر الآخرين هم من ضباط الشرطة السابقين ومن خريجي أكاديمية شرطة دبي. وفضلاً عن ذلك، فقد ذكر مركز مناصرة معتقلي الإمارات أن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان تضم عددًا من الأفراد وثيقي الصلة بجهاز أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة ممن كانوا مسؤولين بشكل مباشر عن إساءة معاملة سجناء الرأي. وإنه لأمرٌ باعث على أشد القلق أن يشغل أفراد مرتبطون بجهاز أمن الدولة مناصب رفيعة في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بالنظر إلى أن لجهاز أمن الدولة الصلاحيةُ بموجب قانونه لعام 2003 للقيام بعمليات الاعتقال التعسفي والتجسس على الأفراد[15]. وبحكم شكلها الراهن، فإنَّ الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لا تبشر بخير فيما يتعلق بتمكين الناجين من التعذيب من الحصول على دعم المؤسسات المستقلة لدى سعيهم إلى محاسبة الجُناة.

---

[11] "التقرير المشترك عن دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الدورة الحادية والسبعين للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، الحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، 26 يونيو/ حزيران 2020، تم الاطلاع في 1 فبراير/ شباط 2022.

[12] "تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: الإمارات العربية المتحدة"، الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، A/HRC/38/14، 18 أبريل/ نيسان 2018، ص 11-23.

[13] المبادئ المتعلقة بصفة المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس)، التي اعتمدها قرار الجمعية العامة 134/48 الصادر في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1993، تم الاطلاع في 15 يناير/ كانون الثاني 2022.

[14] "بقيادة ضابط في الجيش: مجموعة من الضباط على رأس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة"، مركز مناصرة معتقلي الإمارات، 20 ديسمبر/ كانون الأول 2021، تم الاطلاع في 15 يناير/ كانون الثاني 2022.

[15] "فوضى تشريعية وانتهاكات قانونية غير مسبوقة"، مركز مناصرة معتقلي الإمارات، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2021، تم الاطلاع في 15 يناير/ كانون الثاني 2022.

ومما يبعث على القلق كذلك أنه منذ الاعتقالات الجماعية لعدد من الأكاديميين والناشطين والمعارضين ورجال الدين السلميين التي بدأت في عام 2011، سعت السلطات إلى إحكام قبضتها أكثر من ذي قبل على المجتمع المدني من خلال سنِّ قوانين قمعية مثل القانون الاتحادي المتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، رقم 5 الذي دخل حيز النفاذ في عام 2012. ويتضمن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات هذا، الذي تم تعديله مؤخرًا في 2018، أحكامًا مبهمة تحتمل تأويلات موسَّعة مثل المادة 24 التي تحظر إنشاء او إدارة موقع إلكتروني أو نشر معلومات "بهدف الترويج او التحبيذ لأفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة الوطنية والإخلال بالآداب العامة"[16]. وفضلاً عما تقدَّم، تنص المادة 30 من القانون ذاته، وهي مادة تنطوي على إجحاف غير متناسب مطلقاً مع الفعل، على عقوبة السجن المؤبد لكل من يستخدم الشبكة المعلوماتية او وسيلة تقنية معلومات في "مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة"[17].

أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان ومؤسسة بيركلي للعون القانوني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 تقريراً حمل عنوان "من بقي للدفاع عن حقوق الإنسان؟ ملاحقة التعبير على الإنترنت في الخليج والبلدان المجاورة". وقد خلص هذا التقرير بحق إلى أن مثل هذه القوانين المبهمة والتعسفية التي تخنق حرية التعبير إنما تؤثر على جملة من الحقوق الأخرى المرتبطة بها، بما في ذلك الحماية من التعرض إلى الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب[18].

دخل قانون الإمارات العربية المتحدة الجديد لمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية[19]، الذي تم إقراره بموجب المرسوم الاتحادي بقانون رقم 34 لعام 2021، حيز التنفيذ في 2 يناير/ كانون الثاني 2022 ليحل محل القانون السابق الصادر عام 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. وفي 24 يناير/ كانون الثاني 2022، أعربت 15 منظمة غير حكومية[20] عن احتجاجها على هذا القانون في نداء مشترك جاء فيه أنَّ "القانون الجديد لم يعالج الأحكام الإشكالية التي تضمَّنها سابقه، وإما عمد على النقيض من ذلك إلى تقييد الحيز المدني و حرية التعبير في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأبقى على تجريم أفعال محمية بموجب القانون الدولي". ومما ورد كذلك في الرسالة المشتركة، التي استندت إلى بحوث أجرتها مجموعة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقية، أن القانون يهدد بشدة ويقيد دون مسوِّغ الحق في حرية التعبير (عبر الإنترنت وغيرها من الوسائط) والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي في الإمارات العربية المتحدة، ودعت السلطات إلى إلغاء القانون أو تعديل بنوده على الفور.

---

[16] المرسوم الاتحادي بقانون رقم 5 لسنة 2012 بشأن قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، المعدل عام 2018.

[17] المصدر السابق.

[18] "من بقي للدفاع عن حقوق الإنسان؟ ملاحقة التعبير على الإنترنت في الخليج والبلدان المجاورة"، مركز الخليج لحقوق الإنسان ومؤسسة بيركلي للعون القانوني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، ص 241.

[19] قانون الإمارات الجديد لمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، الذي اعتمد بموجب المرسوم الاتحادي الخاص بقانون رقم 34 لسنة 2021، تم الاطلاع في 1 فبراير/ شباط 2022.

[20] "منظمات حقوقية غير حكومية تدعو الإمارات العربية المتحدة إلى إلغاء قانونها الجديد لمكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية أو تعديله على الفور"، مجموعة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقية، 24 يناير/ كانون الثاني 2022، تم الاطلاع في 1 فبراير/ شباط 2022.

التعذيب الاحتجازيّ: استخدام الاعتقال التعسفي والتوقيف والاختفاء القسري لارتكاب التعذيب مع الإفلات من العقوبة

استناداً إلى عدد من دراسات الحالة الرئيسية، فإن النمط الأول من التعذيب في الإمارات الذي سيبحثه هذا التقرير هو اعتماد السلطات على الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والاختفاء القسري لارتكاب التعذيب مع الإفلات من العقوبة.

قضية الإمارات 94

يُعد استمرار احتجاز العديد من السجناء الذين تم احتجازهم في قضية الإمارات 94 بعد مضي عَقد من الزمان على اعتقالهم التعسفي في عام 2012 مثالاً يجسد بنحوٍ خاص الأبعاد الفادحة لهذه الممارسات وطبيعتها الممنهجة. وتشير قضية الإمارات 94 إلى مجموعة من الناشطين والمحامين والطلبة والمعلمين الذين دعَوا إلى الإصلاح الديمقراطي بالإمارات غداة الربيع العربي. وقد سارعت السلطات إلى الرد على نشاطهم السلمي بأن اتهمتهم بمحاولة قلب نظام الحكم وعدَّتهم تهديدًا للأمن القومي. ومهدت هذه المزاعم التي لا أساس لها من الصحة الطريق لقيام السلطات باعتقال المتهمين بشكل جماعي وتعسفي، وإخضاعهم إلى الاختفاء القسري والاحتجاز المطول بمعزل عن العالم الخارجي، وصولاً إلى محاكمتهم الجائرة بشكل فج في عام 2013.

حوكم المتهمون في مارس/ آذار 2013 بموجب اتهامات ملتبسة ومبهمة من قبيل "إنشاء، أو تنظيم، أو إدارة جماعة تهدف إلى قلب نظام الحكم في الدولة" (المادة 180 من قانون العقوبات). وفي الفترة ما بين اعتقال المتهمين ومحاكمتهم، احتُجز ما لا يقل عن 64 منهم في أماكن غير معلومة دون تمكينهم من تلقي المساعدة القانونية[21]. وقد أصدرت المحكمة أحكامها معتمدة إلى حد كبير على أدلة تم انتزاعها بالإكراه وعلى الاعترافات القسرية، وقضت على خمسة متهمين بالسجن سبع سنوات، وعلى ستة وخمسين متهمًا بالسجن عشر سنوات، وعلى ثمانية متهمين (حوكموا غيابيًا) لمدة خمسة عشر عامًا، في حين تمت تبرئة خمسة وعشرين متهمًا. وبُعيد المحاكمة، وجَّه فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي خطاباً إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة اعتبر احتجاز الموقوفين تعسفياً وعدَّ الأحكام الصادرة عليهم شديدة القسوة. كما أشار الفريق العامل إلى كون التهم الموجهة ضد المحتجزين في قضية الإمارات 94 مبهمةٌ وغير دقيقة[22].

وفقًا للحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة، فقد بدت على العديد من المتهمين علامات جلية على تعرُّضهم إلى التعذيب وإساءة المعاملة عند مثولهم للمحاكمة[23]. وقد تم إثبات وقائع التعذيب الذي تم ارتكابه ضد المعتقلين في وقتٍ لاحق بواسطة 22 رسالة تم تهريبها من السجن، كتب بعذها معتقلون في هذه القضية. وتوثق الرسائل ما لاقَوه من التعذيب، إذ وصفت رسالة من أحد المعتقلين تعرضه إلى الضرب "بأنبوب بلاستيكي على مختلف المواضع في بدني". وفي الرسالة نفسها،

---

[21] "الإمارات العربية المتحدة . محاكمة جماعية غير عادلة لـ 94 معارضًا: يجب التحقيق في مزاعم التعذيب والسماح للجمهور بحضور الجلسات"، هيومن رايتس ووتش، 3 أبريل/ نيسان 2013، تم الاطلاع في 17 يناير/ كانون الثاني 2022.

[22] آراء اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته الثامنة والستين (13-22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013) رقم 2013/60 (الإمارات العربية المتحدة)، A/HRC/WGAD/2013/60، 02 أبريل/ نيسان 2014، تم الاطلاع في 17 يناير/ كانون الثاني 2022.

[23] "المحاكمة الشائنة في قضية الإمارات 94.. بعد مضي سبع سنوات"، الحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة، 30 مارس/ آذار 2020، تم الاطلاع في 17 يناير/ كانون الثاني 2022.

وصف المعتقل كيف "قاموا بشد وثاقي إلى كرسي وهددوني بالصعق بالكهرباء إذا لم أتكلم. لقد تعرضت إلى الإذلال والمهانة"[24].

تناول تقرير أصدره مركز الخليج لحقوق الإنسان حول "التعذيب والانتهاكات في سجون الإمارات العربية المتحدة"[25] بالتفصيل الشهادات والأدلة التي تم جمعها من 57 سجينًا من بين المحتجزين في قضية الإمارات 94، من بينهم 50 موقوفاً كانوا ما يزالون حبيسي السجن وقتئذٍ. وفي نهاية إجراءات المحاكمة، تم الإفراج عن سبعة من السجناء الذين تم توثيق قضاياهم في ذلك التقرير، في حين حُكم على الباقين بالسجن.

وقد غطى التقرير الأحداث التي وقعت منذ أوائل الاعتقالات في مارس/ آذار 2012 حتى عام 2014 في سجون مختلفة (من المعتقلات السرية إلى سجون الصدر والوثبة والرزين). وتناول بالتفصيل التباين في ما لقيه السجناء من معاملة باختلاف موضع احتجازهم (ما إذا كانوا رهن الحبس الانفرادي أو ضمن مجموعة من الموقوفين)، وكذلك مستوى الحقوق التي منحتهم إياها سلطات الدولة. وشمل ذلك التوثيق شكوى (أُشير إليها باسم الوثيقة رقم 13) ضد جهاز أمن الدولة الاتحادي الإماراتي لتزويره وثائق رسمية وإحجامه عن التحقيق في جرائم التعذيب وحرمانه المعتقلين من حقوقهم القانونية التي يضمنها لهم القانون الإماراتي.

وبيَّن التقرير بالتفصيل استخدام السلطات التعذيب لانتزاع الاعترافات، الأمر الذي لا تقتصر تبعاته على الأذى الجسدي وحسب، وإنَّما يتسبب كذلك في الألم والمعاناة النفسية الشديدة. وقد "حدد عدداً من صنوف المعاملة القاسية والمهينة التي تعرض إليها المعتقلون، مثل ظروف السجن غير الإنسانية، والتحرش الجنسي، والنقص في الرعاية الطبية المناسبة، والحرمان من التمثيل القانوني المناسب، واستخدام وسائل الإعلام لشنِّ عدوانٍ علني على الشخصية والسمعة، وحرمان الموقوفين من الاتصال بذويهم على نحو كافٍ" وتضمن التقرير قائمة بأسماء الجُناة بناء على أقوال الموقوفين. واختُتم التقرير بقائمة من التوصيات إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة، بما فيها الدعوة إلى إجراء تحقيق في وقائع التعذيب و "إصدار أمر بالإفراج الفوري عمَّن سجنوا بموجب محاكمات جائرة، إلى حين انتهاء أي تحقيق آخر". وفي وقت إعداد هذا التقرير في فبراير/ شباط 2022، ما زال العديد من موقوفي قضية الإمارات 94 خلف القضبان في سجن الرزين، وهو سجن ذو حراسة مشددة في صحراء أبو ظبي، حيث يتم احتجاز الناشطين ومنتقدي الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان بصورة عامة. وهذا السجن الذي يُشار إليه بوصفه "غوانتانامو الإمارات" سيء الصيت، إذ يُعرف بتردي ظروف الاعتقال فيه وبإساءة معاملة نزلائه[26]. ووفقاً للحملة الدولية من أجل الحرية في للإمارات العربية المتحدة، فإنَّ السجناء يتعرضون خلال أشهر الشتاء إلى درجات حرارة متدنية ويحرمون من الملابس الدافئة والبطانيات. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الموقوفين كثيراً ما يُحرمون من تلقي الرعاية الصحية الأساسية[27]. كما تشمل ضروب التعذيب الأخرى

---

[24] "ادعاءات جديدة حول إيقاع التعذيب بمحتجزين إماراتيين"، بي بي سي نيوز، 27 يونيو/ حزيران 2013، تم الاطلاع في 17 يناير/ كانون الثاني 2022.

[25] "الإمارات العربية المتحدة: تقريرٌ لمركز الخليج لحقوق الإنسان يوثق عدم التحقيق في الانتهاكات ووقائع التعذيب في السجون الإماراتية"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 12 مارس/ آذار 2015، تم الاطلاع في 1 فبراير/شباط 2022.

[26] "سجناء الرزين يتعرضون إلى البرد الشديد"، الحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة، 20 فبراير/ شباط 2020، تم الاطلاع في 18 يناير/ كانون الثاني 2022.

[27] المصدر السابق.

الحبس الانفرادي والتعرض المطول للموسيقا الصاخبة التي تصم الآذان، وهو ما اختبره المحتجز في قضية الإمارات 94 ومحامي حقوق الإنسان الإماراتي البارز محمد الركن[28].

ما زال أربعة من المسجونين في قضية الإمارات 94 رهن الاحتجاز على الرغم من استكمال مدة عقوبتهم بالسجن سبع سنوات. وكان كلٌ من عبد الله الهاجري وعمران الرضوان الحراثي ومحمود حسن الحوسني قد أتموا مدة عقوبتهم في عام 2019، وانقضى أمد عقوبة فهد الهاجري في عام 2020. وبدلاً من الإفراج عنهم، تم نقل السجناء إلى مرفق يسمى "المركز الاستشاري" يقع ضمن سجن الرزين في أبو ظبي. ومن بين السجناء في قضية الإمارات 94 ممن يقضون حاليًا عقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات المحاميان العاملان في مجال حقوق الإنسان كلٍ من الدكتور محمد الركن والدكتور محمد المنصوري، والأكاديمي محمد عبد الرزاق الصديق[29].

أحمد منصور

كان إخماد أصوات طائفة كبيرة من ممثلي المجتمع المدني الإماراتي في عامي 2011 و 2012 بداية لحملة شعواء من القمع ظلَّت تشتدُّ إلى أن تم وضع المدافع الأخير عن حقوق الإنسان الذي كان يجهر بالنقد في الإمارات وراء القضبان. وهذا المدافع عن حقوق الإنسان هو أحمد منصور، وهو مهندس وشاعر وأبٌ لأربعة أطفال، وهو حائزٌ على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2015، وعضو اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقية في هيومن رايتس ووتش، وعضو في المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان. وقد دأبت السلطات على تتبع منصور منذ عام 2011 على أقرب تقدير، عندما تم اعتقاله للمرة الأولى وإدانته بتهمة "التآمر ضد أمن الدولة" و "تحريض الغير على خرق القانون ومقاطعة الانتخابات والتظاهر ضد الحكومة"، انتقاماً منه بسبب ممارسته حقَّه في التعبير السلمي عن آرائه بواسطة الإنترنت. وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، قضى منها ثمانية أشهر قبل الإفراج عنه بعفو.

عقب إطلاق سراحه، تعرض منصور إلى تهديدات بالقتل، وإلى اعتداءين جسديين، كما تمت سرقة سيارته، واختفى على نحو لا يمكن تفسيره مبلغ يعادل آلاف الدولارات الأمريكية من المدخرات الشخصية من حسابه المصرفي[30]. غير أنَّ هذا لم يثنه عن مواصلة عمله السلمي في مجال حقوق الإنسان. وكان يجهر بالقول في دعم الموقوفين في قضية الإمارات 94، وأدان المضايقات التي لقيها أسامة النجار، نجل أحد المعتقلين. وتتجلى فعالية دفاع منصور عن حقوق الإنسان من خلال عمله على إيجاد صلاتٍ بين المعتقلين في سجون الإمارات ومنظمات حقوق الإنسان التي يمكن لها أن تعزز الوعي بمعاناتهم[31].

يفصّل تقرير مستوفٍ نشرته هيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان في يناير /كانون الثاني 2021 وقائع ما لقيه منصور من التنكيل والتعذيب الشديدين منذ اعتقاله واحتجازه في عام 2017[32]. قبيل منتصف ليل 20 مارس/آذار 2017، اقتحمت قوات الأمن الإماراتية منزل منصور واعتقلته مجدداً.

---

[28] المصدر السابق.

[29] "نداء للإمارات العربية المتحدة للإفراج عن نشطاء حقوق الإنسان المحتجزين قبل انطلاق معرض إكسبو دبي"، 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، مركز الخليج لحقوق الإنسان، تم الاطلاع في 17 يناير/ كانون الثاني 2022.

[30] "التعذيب في دولة الإمارات العربية المتحدة: إشاعة التسامح"، مركز وجهة للدراسات ومركز الخليج لحقوق الإنسان، فبراير/ شباط 2021، ص 11.

[31] المصدر السابق.

[32] "التنكيلُ بأحمد منصور: هكذا تُسكِتُ الإماراتُ العربيةُ المتَّحِدةُ الناشِطَ الحُقوقيَّ الأشهرَ بها"، هيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان، يناير/ كانون الثاني 2021، ص 1، تم الاطلاع في 18 يناير/ كانون الثاني 2022.

وطوال مدة تزيد عن العام بعد اعتقاله، مُنع من الاتصال بمحامٍ، ولم يُسمح له سوى بزيارتين عائليتين مدة كل منهما نصف ساعة، تفصل بينهما ستة أشهر، ولم تكن أسرته وأصدقاؤه وزملاؤه على علم بمصيره وبمكان احتجازه.

في مايو/ أيار 2018، قضت محكمة الاستئناف في أبو ظبي على منصور بالسجن عشر سنوات بتهم ملفقة تتعلق بعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان وانتقاده سياسات الحكومة. في 31 ديسمبر/ كانون الثاني 2018، كان منصور قد استنفد جميع سبل الاستئناف المحلية عندما أيدت المحكمة الاتحادية العليا الحكم الصادر بحقه. وفي انتهاك فجٍّ للإجراءات القانونية الواجبة والحق في المحاكمة العادلة، انعقدت كلتا المحاكمتين في جلسات مغلقة، ورفضت السلطات رفع السرية عن لائحة الاتهام والأحكام الصادرة عن تلكما المحكمتين[33]. غير أنَّ كلاً من هيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان تمكنا في وقت لاحق بمساعدة مصادر موثوقة من الحصول على معلومات مؤدَّاها أن قرار المحكمة يستند إلى أحكام قانون العقوبات وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2012 التي تحظر التعبير السلمي عن الآراء السياسية الناقدة[34].

منذ اعتقاله في عام 2017، تعرض منصور على نحو متواصل إلى التعذيب والمعاملة المهينة وغير الإنسانية من قبل السلطات الإماراتية. ويُحتجز في الحبس الانفرادي، حيث يُجبر على النوم على الأرض دون فراش أو وسادة. كما أنه محروم من تلقي الرعاية الطبية على الرغم من الأثر الخطير لاحتجازه على صحته. كما أنه محروم من التواصل مع الغير، ومن عدد من الضروريات الأساسية، ومن استخدام نظَّارتيه ومن الحصول على مواد للقراءة، أو استخدام المذياع أو التلفاز.

أرتور ليجِسكا

في أبريل/ نيسان 2018، اعتقل رجل الأعمال البولندي أرتور ليجِسكا باتهامات تتعلق بالمخدرات، على الرغم من عدم العثور على أي أثر للمواد المخدرة في جسده أو متعلقاته. غير أنه دأب على القول إنَّ خلافاً مع أحد أفراد الأسرة الحاكمة في أبو ظبي كان السبب الحقيقي لاعتقاله وما تلا ذلك من احتجازه. بعد اعتقال ليجِسكا، قضى خمسة أشهر رهن الحبس الاحتياطي في سجن دبي المركزي، ثم حكم عليه بالسجن المؤبد دون إمكانية إطلاق السراح المشروط. وقد أمضى ثمانية شهور في سجن الصدر سيء الصيت بأبو ظبي، قبل أن تنجح السلطات البولندية في إطلاق سراحه. وبعد الإفراج عنه، خضع ليجِسكا لجراحة، وتلقى علاجاً متخصصاً للتعامل مع اضطراب ما بعد الصدمة لمعالجته من آثار الاغتصاب والتعذيب النفسي اللذين عانى منهما أثناء احتجازه. ومما يؤسف له أنَّ ليجِسكا قد وُجد ميتًا بشقته في أمستردام في 26 مايو/ أيار 2021[35].

يدين كل الساعين إلى تحقيق العدالة لسجناء الرأي وضحايا التعذيب في الإمارات بدين كبير إلى ليجِسكا لما بذله من جهود شجاعة وإيثارية من أجل تنبيه العالم إلى الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون في الإمارات، وبخاصة أحمد منصور. والحقُّ أننا، لولا وصفه المفصل لظروف السجن في الإمارات وتفاصيل محنة صديقه وزميله المعتقل، ما كنا لندرك الأبعاد الكاملة للتعذيب وإساءة المعاملة اللذين عانى منهما منصور وسجناء الرأي الآخرون.

---

[33] المصدر السابق.

[34] المصدر السابق.

[35] "الإمارات العربية المتحدة: تأبين أرتور ليجسكا، السجين السابق في الإمارات العربية المتحدة"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 4 يونيو/ حزيران 2021، تم الاطلاع في 19 يناير/ كانون الثاني 2022.

كان ليجِسكا محتجزاً على مبعدة زنزانتين فقط من زنزانة منصور في سجن الصدر، وقد صادق المدافع عن حقوق الإنسان بعد أن ناداه منصور قائلاً "مرحبًا، أنا أحمد. أنا اماراتي. من أين أنت؟" بعدها، توطدت الصداقة بين الرجلين، وغدا القلق يساور ليجِسكا بشأن ظروف احتجاز منصور التي تبعث على اليأس. وفي مقابلة أجراها مع هيومن رايتس ووتش في يناير/ كانون الثاني 2020، صرح ليجِسكا بأنه لم يشهد قط تعرض منصور إلى أي عنف بدني، "لكنك قابع في زنزانة مساحتها أربعة أمتار مربعة، ولا يحق لك الذهاب إلى المكتبة. إنهم يعلمون أنك شخص مثقف. ليس لديك الحق في الكتابة. ليس لديك الحق حتى في أن تكون زنزانتك مضاءة. لذلك، ليس لازماً أن تتعرض للعنف الجسدي. إنَّ هذا تعذيب نفسي فظيع لا يُطاق"[36].

لفترة من الزمن، تمكن منصور من احتمال هذه المعاملة الوحشية، بيد أنَّ ليجِسكا ذكر أن قرار المحكمة الاتحادية العليا في ديسمبر/ كانون الأول 2018 الذي قضى بتأييد الحكم بسجن منصور لمدة عشر سنوات كان نقطة الانهيار. وقد ذكر ليجِسكا أن منصور عندما علم بهذا القرار "رجع إلى جناح العزل وراح يصرخ". بُعيد ذلك، بدأ منصور إضرابًا عن الطعام، وشهد ليجِسكا التراجع السريع في حالة المدافع الودود عن حقوق الإنسان الذي كان يتواصل معه في كل مرة كان يمر فيها بزنزانة منصور في طريقه إلى المقصف.

مع توالي الأسابيع وتزايد قلق ليجِسكا، تمكن من الحصول على رقمَي هاتف من منصور. وعلى الرغم من أنه كان يعاني من التعذيب وكان بصدد استئناف الحكم بالسجن المؤبد، فقد وجه ليجِسكا جهوده نحو الاتصال بتلك الأرقام مؤثراً صاحبه على نفسه. ولحسن الطالع، كان أحد الرقمين ما يزال عاملاً، وتمكن ليجِسكا من التواصل مع كريستينا ستوكوود، صديقة منصور وزميلته من مركز الخليج لحقوق الإنسان. وقدم ليجِسكا عرضاً كاملاً لظروف احتجاز منصور، وإضراب المتواصل عن الطعام والتراجع المقلق لحالته الصحية. وقد مكَّنت هذه المعلومات بالغة الأهمية مركز الخليج لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى من نشر الأنباء المتعلقة بإضراب منصور عن الطعام والظروف المروعة التي عايشها هو وغيره من المعتقلين. واستناداً إلى هذه المعلومات الأساسية، أمكن لخبراء الأمم المتحدة آنذاك أن يقوموا بإصدار بيان[37] يعربون فيه عن قلقهم البالغ على سلامة منصور الجسدية، ويتوصلون إلى رأي مؤداه أن "ظروف احتجازه السيئة في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك إخضاعه للحبس الانفرادي المطول، قد تعتبر ضرباً من ضروب التعذيب".

وفقاً لليجِسكا، فقد أدى الاحتجاج الدولي على ظروف احتجاز منصور وإضرابه عن الطعام إلى تحسن طفيف في أحواله. إذ بعد شهور لا حصر لها رهن الحبس الانفرادي، سُمح له باستخدام المقصف وتمكن من الاتصال بوالدته والخروج للتريُّض. غير أن منصور لم يتمكن منذئذٍ من التواصل مع مركز الخليج لحقوق الإنسان من خلال سجناء آخرين، بعد أن تم نشر رسالة سرية مسربة من السجن (أنظر أدناه).

[36] "أرتور وأحمد: نزيلان في جحيم السجن الإماراتي"، هيومن رايتس ووتش، 8 يناير/ كانون الثاني 2020، تم الاطلاع في 19 يناير/ كانون الثاني 2022.

[37] "الإمارات العربية المتحدة: خبراء حقوقيون من الأمم المتحدة يدينون ظروف احتجاز الناشط السجين أحمد منصور"، مفوضيّة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، 7 مايو/ أيار 2019، تم الاطلاع في 19 يناير/ كانون الثاني 2022.

انتقام السلطات بوحشية من أي شخص يتجاسر على السعي إلى الانتصاف

تتجلى الصعوبات التي تواجه الموقوفين في قضية الإمارات 94 وأحمد منصور وجميع ضحايا التعذيب إذ يسعون إلى محاسبة الجُناة في حملة القمع العنيفة التي لا تني تشنها السلطات على أي شخص يحاول إلقاء الضوء على ما يجري وراء الأبواب المغلقة في سجون الإمارات.

أسامة النجار

بُعيد المحاكمة في قضية الإمارات 94، اعتُقل أسامة النجار، نجل حسين النجار، أحد الموقوفين في القضية المذكورة، وتعرض إلى التعذيب بسبب مزاعم تتصل بقيامه بالتحريض على الكراهية ضد الدولة بواسطة تويتر ونشر الأكاذيب حول تعرض أبيه إلى التعذيب. ووفقًا للتقارير التي تلقاها مركز الخليج لحقوق الإنسان، فقد اقتيد أسامة إلى مرفق اعتقال سري حيث تعرض إلى التعذيب لمدة أربعة أيام قبل نقله إلى سجن الوثبة في أبو ظبي. وأثناء محنته التي طال أمدها أربعة أيام، عمد ضباط أمن الدولة إلى عصب عينيه واقتادوه إلى حجرة الاستجواب حيث تعرض إلى الضرب بأسلاك بلاستيكية، وإلى درجات حرارة متدنية للغاية بفعل أجهزة التكييف، كما تم تكبيل يديه وقدميه بالأغلال[38].

الدكتور ناصر بن غيث

تعرض الدكتور ناصر بن غيث، وهو أكاديمي وعالم في الاقتصاد ومحاضر بجامعة السوربورن-باريس في أبوظبي، هو الآخر إلى حملة من المضايقات والتعذيب بسبب استنكاره الانتهاكات التي تعرض إليها من قبل السلطات الإماراتية. وفي رسالة تم تسريبها عقب اعتقاله للمرة الأولى في عام 2011، أدان بن غيث نهج الإمارات العربية المتحدة في عقد المحاكمات السرية. وقد ذكر بن غيث في وقت لاحق أنه عوقب على نشر تلك الرسالة، إذ شجعت سلطات السجن نزلاء آخرين على مضايقته. وعندما أدت تلك المضايقات إلى مشاجرة مع سجين آخر، تم تقييد بن غيث وحبسه في زنزانة منفردة دون تكييف في درجة حرارة بلغت 40 درجة مئوية[39].

في عام 2015 ، اعتُقل بن غيث مرة أخرى واحتُجز في الحبس الانفرادي لمدة تسعة شهور قبل مثوله أمام المحكمة. وإذ حاول إطلاع المحكمة على ما لقيه من التعذيب والضرب والحرمان من النوم لمدة تصل إلى أسبوع، قام القاضي بإغلاق الميكروفون ومنعه من الإدلاء بأي شهادة أخرى[40].
في مارس/ آذار 2017، حُكم على بن غيث بالسجن عشر سنوات بعد إدانته باتهامات ملفقة، من بينها"إهانة دولة الإمارات العربية المتحدة" في تعليقات كان قد نشرها على تويتر حول المعاملة التي لقيها أثناء محاكمته السابقة في عام 2015. وكما كان حال منصور، فإن إدراكه للحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن نُشدان العدالة متعذر في قاعات المحاكم بالإمارات، فقد لجأ بن غيث إلى الإضراب عن الطعام[41]. وقد أدى عدد من الإضرابات عن الطعام نفَّذها بن غيث بين مارس/ آذار 2017 و 2019 إلى تراجع خطير في صحته. غير أنَّ السلطات ردت وحسب بتهديده بحظر الزيارات العائلية وبالحرمان من الرعاية

---

[38] "الإمارات العربية المتحدة: تعذيب أسامة النجار يتأكد مع استمرار سوء المعاملة للمحتجزين من مجموعة الإمارات 94"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 2 أبريل/ نيسان 2014، تم الاطلاع في 17 يناير/ كانون الثاني 2022.
[39] "التعذيب في دولة الإمارات العربية المتحدة: إشاعة التسامح"، مركز وجهة للدراسات ومركز الخليج لحقوق الإنسان، فبراير/ شباط 2021، ص 14.
[40] المصدر السابق.
[41] "ناصر بن غيث يعلن إضرابه عن الطعام في رسالة من زنزانته"، الحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة، 17 أبريل/ نيسان 2017، تم الاطلاع في 19 يناير/ كانون الثاني 2022.

الصحية[42]، بدلاً من القيام بالتحقيق في تظلُّمات بن غيث ووضع حد لما يلاقيه السجناء من إساءة المعاملة.

أمينة العبدولي ومريم البلوشي

أمينة العبدولي مدرِّسة إماراتية وأم لخمسة أطفال، اعتُقلت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 واحتُجزت في مكان غير معلوم لمدة سبعة شهور ونصف حيث وُضعت في الحبس الانفرادي وتعرضت إلى الضرب، وتم عصب عينيها وتجريدها من ملابسها وتقييدها من قدميها، بالإضافة إلى حرمانها من النوم. بالإضافة إلى ذلك، تم استهداف عائلتها، إذ اعتُقل كذلك كل من أختها موزة العبدولي وأخيها مصعب العبدولي. وفضلاً عن ذلك، فقد تم في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 اعتقال أخيها وليد العبدولي بسبب تحدثه علانية ضد اعتقال إخوته[43]. وتبيَّن لاحقاً أنَّ أمينة العبدولي قد مُنعت أثناء احتجازها بمعزل عن العالم الخارجي من الاتصال بمحامٍ، وأُجبرت على توقيع اعتراف مكتوب دون أن يتم تمكينها من قراءته[44].

نُقلت العبدولي إلى سجن الوثبة في 30 يونيو/ حزيران 2016 بعد ثلاثة أيام من بدء محاكمتها أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا. وتم قبول اعترافاتها القسرية كأدلة، وعندها فقط أُبلغت العبدولي بالتهم الموجهة إليها، التي تشمل "التحريض على الكراهية ضد الدولة والإخلال بالنظام العام، وتقويض سمعة مؤسسات الدولة ونشر معلومات كاذبة تعرض للخطر علاقات الدولة مع حلفائها". ويُعتقد أنَّ هذه الاتهامات تتعلق بتغريدات على تويتر أبدت فيها تأييدها للربيع العربي بعد مقتل والدها في سوريا[45]. في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، حكم على العبدولي بالسجن خمس سنوات وبغرامة قدرها خمسمئة ألف درهم، دون حق الاستئناف.

اعتُقلت مريم البلوشي أيضًا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وعانت مثل العبدولي من الاختفاء القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة خمسة شهور تعرضت خلالها إلى التعذيب وإساءة المعاملة، وتضمن ذلك الضرب والإهانة والتهديد بالاغتصاب[46]. كما أُجبرت البلوشي على توقيع اعترافات تجرِّمها ومنعت من الاتصال بمحامٍ.

في فبراير/ شباط 2016، مثلت البلوشي دون تمثيل قانوني أمام نيابة أمن الدولة التي وجّهت إليها رسميًا عدداً من الاتهامات بموجب قانون مكافحة الجرائم الإرهابية وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات. تم نقلها إلى سجن الوثبة في 12 أبريل/ نيسان 2016 قبل بدء محاكمتها أمام الدائرة الجزائية بمحكمة الاستئناف الاتحادية بأبو ظبي في 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2016. واستناداً إلى أدلة زائفة، من بينها اعترافات انتُزعت قسراً، قضت المحكمة على البلوشي بالسجن خمس سنوات في 22 فبراير/ شباط 2017. وبعد الاستئناف، أيدت المحكمة الاتحادية العليا الحكم في 5 يونيو/ حزيران 2017[47].

---

[42] "الإمارات العربيّة المتّحدة :صحة الدكتور ناصر بن غيث تتدهور بعد إضرابٍ طويل عن الطعام"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 9 يناير/ كانون الثاني 2019، تم الاطلاع في 19 يناير/ كانون الثاني 2022.

[43] "أمينة العبدولي، محتجزة لدى السلطات الإماراتية منذ عام 2015"، مجموعة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقية، 29 سبتمبر/ أيلول 2021، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[44] المصدر السابق.

[45] "بيانٌ بالوقائع: مريم البلوشي وأمينة العبدولي"، الحملة الدولية من أجل الحرية في الإمارات العربية المتحدة، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2020، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[46] "مريم البلوشي، محتجزة لدى السلطات الإماراتية منذعام 2015"، مجموعة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقية، 29 سبتمبر/ أيلول 2021، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[47] المصدر السابق.

تعرضت البلوشي إلى التعذيب المتصل منذ نقلها إلى سجن الوثبة. وقد تباينت الممارسات المسيئة التي تعرضت إليها، وشملت الحبس الانفرادي والإذلال بوضع كاميرات المراقبة في دورة المياه التي تستخدمها. وكانت تظلُّماتها إلى سلطات السجن من هذه المعاملة بلا طائل[48]. قامت العبدولي والبلوشي بمساعٍ متعددة للشكوى من إساءة معاملتهما بواسطة القنوات الرسمية في عامي 2018 و 2019، وقوبلت تلك المحاولات إما بالانتقام أو بالصمت. وقد عمدتا عندها إلى تسريب سلسلة من التسجيلات الصوتية[49] والرسائل في محاولة لتوجيه الاهتمام إلى محنتهما. وتصف التسجيلات الصوتية تعرضهما إلى الضرب والإساءات من قبل حراس السجن والنزيلات الأخريات، فضلاً عما عانته كل منهما من الحبس الانفرادي والحرمان من الضروريات الأساسية كالفوط الصحية والطعام والمياه النظيفة والرعاية الطبية. وقد حمل تسريب هذه المعلومات عدداً من المكلفين بولايات من طرف الأمم المتحدة إلى إرسال مناشدة عاجلة إلى السلطات الإماراتية[50].

تعرضت كل من البلوشي والعبدولي إلى أعمال انتقامية بسبب جهودهما الشجاعة للتنبيه إلى ما لقيتاه من إساءة المعاملة في سجن الوثبة. في 30 يوليو/ تموز 2019، مثلت السيدتان أمام نيابة أمن الدولة الاتحادية ووُجهت إليهما تهمة "تسريب معلومات خاطئة"، "تؤثر على سمعة الإمارات وسجن الوثبة بشكل سلبي" و"تتسبب في مشاكل بين الدول"[51].

وبدءًا من فبراير/ شباط 2020، دأبت السلطات على وضعهما في الحبس الانفرادي كل يوم أحد واثنين وخميس عقابًا لهما على رفضهما تسجيل اعترافاتٍ تُجرّمهما. وقد واصلت كل من البلوشي والعبدولي الاحتجاج على ظروف احتجازهما من خلال بدء إضراب عن الطعام في 23 فبراير/ شباط 2020. وإذ تمكن اليأس من نفس البلوشي بسبب التجاهل التام من قبل السلطات لما تعرضت إليه مع غيرها من الموقوفين في سجن الوثبة من التعذيب وإساءة المعاملة مع الإفلات من العقوبة، فقد حاولت الانتحار يوم 8 مارس/ آذار 2020 بقطع وريد في يدها[52].

وبفضل جهود السيدتين كلتيهما لتوجيه الانتباه إلى الأوضاع في سجن الوثبة والدعم المتواصل من قبل منظمات حقوق الإنسان سعياً إلى إيصال صوتيهما، فقد نشر الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي في يناير/ كانون الثاني 2021، رأيًا انتهى فيه إلى أن اعتقال البلوشي والعبدولي تعسفي. بالإضافة إلى ذلك، فقد دعا الفريق إلى إجراء تحقيق مستقل ومستوفٍ في ادعاءات التعذيب. والأهم أنَّ الفريق استنكر هذه القضية معتبراً إياها واحدة وحسب من بين العديد من القضايا المماثلة التي عُرضت عليه بشأن الاحتجاز التعسفي في الإمارات العربية المتحدة. وأشار على وجه الخصوص إلى أن "استخدام التوقيف السري، واستخدام الاعترافات القسرية، والملاحقة القضائية استناداً إلى أحكام ملتبسة ومبهمة

---

[48] المصدر السابق.

[49] يمكنكم الاطلاع على تسجيلات صوتية نشرت في 29 مايو/ أيار 2018 و12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 و29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019 من خلال هذا الرابط، وهذا الرابط، وكذلك هذا الرابط.

[50] الرسالة ذات رمز UA ARE 2/2019، المؤرخة في 12 فبراير/ شباط 2019، 2021، تم الاطلاع في 19 يناير/ كانون الثاني 2022.

[51] "أمينة العبدولي، محتجزة لدى السلطات الإماراتية منذ عام 2015"، مجموعة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقية، 29 سبتمبر/ أيلول 2021.

[52] المصدر السابق.

تتعلق بالإرهاب بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان" كانت كلُّها أنماطاً معهودة في الإمارات العربية المتحدة[53].

أحمد منصور

على الرغم من التحسن قصير الأمد الذي طرأ على ظروف احتجاز أحمد منصور بعدما كشفت عنها تصريحات ليجسكا، فإنه ما زال يعاني من التعذيب بسبب تجاسره على الحديث العلني عن ظروف الاحتجاز التي تنتمي إلى ممارسات القرون الوسطى في سجون الإمارات العربية المتحدة. في يوليو/ تموز 2021، تمكن منصور من تسريب رسالة من السجن وصف فيها ما يلاقيه من التعذيب وإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز، بالإضافة إلى تفاصيل من وقائع محاكمته الجائرة. وبعد شهرين فقط من نشر هذه الرسالة، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا عاماً بشأن "قضية المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور في الإمارات العربية المتحدة"[54]، الأمر الذي يؤشر على فعالية مثل هذه الرسائل في الإبقاء على التأثير والضغط على المجتمع الدولي. ويدعو القرار إلى "الإفراج الفوري وغير المشروط عن كلٍّ من أحمد منصور والدكتور محمد الركن والدكتور ناصر بن غيث وسائر المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين والمعارضين السلميين". وفضلاً عما تقدم، يدعو القرار جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى "وقف بيع تكنولوجيا المراقبة وتصديرها إلى الإمارات العربية المتحدة" و "يستنكر بشدة الفجوة بين مزاعم الإمارات بشأن كونها دولة متسامحة تحترم الحقوق الإنسانية، وواقع كون السلطات فيها تحتجز المدافعين عن حقوق الإنسان في ظروف بالغة القسوة".

لقد دفع منصور ثمناً باهظاً بسبب جهوده الشجاعة والدؤوبة من أجل تنبيه المجتمع الدولي إلى قضيته وكذلك إلى ما يعانيه سجناء الرأي الآخرون في الإمارات العربية المتحدة من جرَّاء الاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة. في يناير/ كانون الثاني 2022، أبلغ مصدر موثوق مركز الخليج لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش بأن السلطات الإماراتية قامت بعد نشر الرسالة بنقل منصور إلى زنزانة أصغر حجماً وأكثر عزلة من ذي قبل، وحرمته من تلقي الرعاية الطبية التي تشتد حاجته إليها وصادرت النظارات التي يستخدمها في القراءة[55].

على الرغم من أن مساعي منصور للانتصاف بجميع السبل قد أخفقت في الإمارات العربية المتحدة، فقد قام المحامي الفرنسي البارز العامل في مجال حقوق الإنسان، ويليام بوردون، بالنيابة عن مركز الخليج لحقوق الإنسان، بتقديم شكوى رسمية إلى مكتب المدعي العام في باريس ضد اللواء أحمد ناصر الريسي في 7 يونيو/ حزيران 2021، بسبب ما يخضع إليه المدافع البارز عن حقوق الإنسان من التوقيف غير القانوني والتعذيب[56]. وتستند القضية إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية الذي يسمح للسلطات الفرنسية بالتحقيق مع الرعايا الأجانب في بعض الجرائم، ومن بينها التعذيب، واعتقالهم، وإن كانت تلك الأفعال لم ترتكب في فرنسا. ولمَّا كان الريسي قد انتُخب حديثاً رئيساً للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

---

[53] الرأي رقم 61/ 2020، الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، A/HRC/WGAD/2020/61، 18 يناير/ كانون الثاني 2021، تم الاطلاع في 19 يناير/ كانون الثاني 2022.

[54] قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 16 سبتمبر/ أيول 2021 بشأن قضية المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور في الإمارات العربية المتحدة ((2021/2873(RSP))، تم الاطلاع في 20 يناير/ كانون الثاني 2022.

[55] "الإمارات العربية المتحدة: أمن الدولة ينتقم من أحمد منصور"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 7 يناير/ كانون الثاني 2022، تم الاطلاع في 20 يناير/ كانون الثاني 2022.

[56] "الإمارات العربيّة المتّحدة: مركز الخليج لحقوق الإنسان يرفع شكوى في فرنسا ضد اللواء أحمد ناصر الريسي لتعذيبه أحمد منصور"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 12 يونيو/ حزيران 2021، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

(الإنتربول)، ومقرها فرنسا، فإنه قد يواجه الاعتقال والمحاكمة بسبب ضلوعه في ارتكاب التعذيب إذا وطأت قدماه الأراضي الفرنسية.

في 18 يناير/ كانون الثاني 2022، قدم المحامي بوردون شكوى تتعلق بالتعذيب[57] في فرنسا ضد الرئيس الجديد لمنظمة الإنتربول بُعيد قيامه بزيارته الأولى إلى مقر المنظمة بمدينة ليون. وقد قدم بوردون الشكوى بالنيابة عن مركز الخليج لحقوق الإنسان وأحمد منصور ضد الريسي في محكمة باريس بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. وقد عارض النائب الفرنسي أوبير جوليان-لافيرير انتخاب الريسي وندد بوصوله إلى ليون[58]، في بيان صحفي أعلن فيه دعمه الكامل لمركز الخليج لحقوق الإنسان، ودعا فرنسا إلى "بدء التحقيق ضد الريسي في أقرب الآجال".

[57] "شكوى تتعلق بالتعذيب ضد الرئيس الجديد لمنظمة الإنتربول"، صحيفة الغارديان، 18 يناير/ كانون الثاني 2022، تم الاطلاع في 1 فبراير/ شباط 2022.

[58] "احتجاجات على الزيارة الأولى لرئيس الإنتربول الجديد إلى ليون" (بالفرنسية)، تريبيون دو ليون، 18 يناير/ كانون الثاني 2022، تم الاطلاع في 1 فبراير/ شباط 2022.

التأسيس لحالةٍ من الإفلات من العقوبة وإدامتها

القصور في استقلال القضاء في الإمارات العربية المتحدة

إذا كانت السلطات الإماراتية تتجاسر بما يكفي لتعمد إلى إيقاع أفعال انتقامية ومزيد من المعاناة بالمحتجزين الذين يتحدثون عن إساءة معاملتهم وتعذيبهم، فذلك لأنَّ ممثلي السلطات يدركون أنَّهم تحت حماية حالة راسخة من الإفلات من العقوبة. وليس أدلَّ على ذلك مما قاله المدعي العام السابق والرئيس السابق لجمعية الحقوقيين الإماراتيين محمد صقر الزعابي، الذي ذكر في مقابلة مع مركز مناصرة معتقلي الإمارات أن جهاز القضاء في الإمارات العربية المتحدة يعاني من فقدان الاستقلالية والتبعية للسلطة التنفيذية[59]. ومن اللافت أنه أشار إلى أن القاضي في الإمارات ليس أكثر موظف لدى وزير العدل وحكومة الإمارات.

لقد نال الزعابي نفسه نصيبه من النهج الاستبدادي لسلطات الإمارات العربية المتحدة حيال العمل في مجال حقوق الإنسان وممارسة الحريات المدنية. وقد كان الزعابي، الذي يقيم الآن في المنفى بدءاً من سبتمبر/ أيلول 2021، أحد أربعة مدافعين عن حقوق الإنسان أُدرجوا في قائمةٍ تتعلق بالإرهاب نُشرت بمقتضى القرار رقم 83 لعام 2021 الصادر عن مجلس الوزراء الإماراتي[60]. وقد تحدث الزعابي في المقابلة عن العمل التدرُّجي الذي كان يقوم به في جمعية الحقوقيين الإماراتيين، إلى جانب المحامي البارز الدكتور محمد الركن، الذي ما زال رهن الاحتجاز. وكانت جمعية الحقوقيين الإماراتيين قد تأسست في عام 1981 بهدف توحيد جميع العاملين في المهن القانونية من أجل تعزيز سيادة القانون والحفاظ عليها في الدولة حديثة النشأة. ومما يؤسف له أنَّ الجمعية كانت ضحية أخرى لقمع الحكومة خلال العَقد الماضي، وتم حلها في عام 2011.

غير أنَّ حالة الإفلات من العقوبة التي تحمي وتشجع مرتكبي التعذيب في الإمارات لا توجد في فراغ. ذلك أنها تستند إلى استعداد الشركات والمجتمع الدولي لمواصلة نهجهم في إجراء "التعاملات المعهودة" مع الإمارات العربية المتحدة على الرغم من جملة واسعة من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لا تنفك تتكشف في البلاد كل يوم.

---

[59] "المستشار الزعابي: القاضي في الإمارات تحول إلى موظف لدى الحكومة"، مركز مناصرة معتقلي الإمارات، 18 يناير/ كانون الثاني 2022، تم الاطلاع في 20 يناير/ كانون الثاني 2022.

[60] "الإمارات العربية المتحدة: إدراج أربعة مدافعين عن حقوق الإنسان على قائمة للإرهابيين"، المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، 30 أيلول/ سبتمبر 2021، تم الاطلاع في 20 يناير/ كانون الثاني 2022.

إساءة استخدام تقنيات برامج التجسس التي طوَّرتها مجموعة NSO

إنَّ أحد المخالفين الرئيسيين في هذا الصدد هو شركة مجموعة إن إس أو للتقنية NSO Group Technologies، وهي شركة تقنية إسرائيلية اكتسبت صيتاً سيئاً بسبب تطويرها برمجية التجسس بيغاسوس القادرة على مراقبة الهواتف الذكية عن بُعد دون أن يتطلب تفعيلها نقرة واحدة من الشخص المستهدف. وحتى وقت قريب للغاية، واصلت مجموعة NSO تعاملاتها مع الإمارات العربية المتحدة على الرغم من قيام الدولة باستخدام أدوات برمجيات التجسس على نطاق واسع مستهدفة مراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان والهيئات الفاعلة في المجتمع المدني[61]. ويتعارض هذا بشكل كامل مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[62]، التي تلزم الشركات بمراعاة إنفاذ الإجراءات السليمة الواجبة ذات الصلة بحقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للشركات عند بيع وتصدير التقنيات إلى البلدان ذات السجلات السيئة في مجال حقوق الإنسان.

في عام 2016، وثَّقت منظمة سيتيزِن لاب المدى المروع الذي بلغته الاعتداءات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في الإمارات بواسطة برمجيات التجسس[63]. ووفقًا للتحقيقات التي أجرتها المنظمة، فقد تم في عام 2012 استهداف ثلاثة معارضين على الأقل، بمن فيهم صحفيٌّ وأحمد منصور، باستخدام هذه الأساليب من قبل عميل متواجد في الإمارات يعمل من مكتب الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان.

في يوليو/ تموز 2021، تبيَّن أن أكثر من أربعمئة شخص يحملون أرقام هواتف محمولة في المملكة المتحدة، من بينهم معارضون في المنفى وناشطون يدعمونهم، كانوا قد أُدرجوا في قائمة تحتفظ بها مجموعة NSO بناءً على طلب من عميلتهم، حكومة الإمارات العربية المتحدة. ووفقًا لتقرير صادر عن صحيفة الغارديان، فإنَّ الإمارات العربية المتحدة واحدة من أربعين دولة لديها إمكانية الوصول إلى برمجيات التجسس التي تصنعها الشركة المذكورة، القادرة على اختراق الهاتف المحمول والسيطرة عليه بشكل خفيٍّ تماماً[64].

بالنيابة عن مركز الخليج لحقوق الإنسان، قدم المحاميان العلاملان في مجال حقوق الإنسان ويليام بوردون وفينسنت برنغارت شكوى[65] في فرنسا في يوليو/ تموز 2021 ضد شركة البرمجيات الإسرائيلية NSO Group، التي تعد برمجية بيغاسوس للقرصنة التي طوَّرتها الشركة مسؤولة عن أضرار جمة لحقت بالمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقية وخارجها من جرَّاء تعرضهم إلى المراقبة. وكان بعضهم قد استُهدف ببرمجية بيغاسوس، في حين تم الكشف مؤخرًا عن استهداف آخرين

---

[61] "شركة NSO تنهي تعاقدها الخاص ببرمجية بيغاسوس مع الإمارات العربية المتحدة بسبب استخدامها من قبل حاكم دبي في القرصنة"، رويترز، 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تم الاطلاع في 11 يناير/ كانون الثاني 2022.

[62] الصفحة الإلكترونية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك رابط إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

[63] "حافظ على هدوئك و(لا) تقم بتفعيل وحدات الماكرو: تهديد جديد في الإمارات العربية المتحدة"، منظمة سيتيزن لاب، 29 مايو/ أيار 2016، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[64] "الإمارات العربية المتحدة على صلة بإدراج مئات أرقام الهواتف بالمملكة المتحدة بحسب التسريب المتعلق بمشروع بيغاسوس"، صحيفة الغارديان، 21 يوليو/ تموز 2021، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[65] "مركز الخليج لحقوق الإنسان يقدم شكوى في فرنسا ضد مجموعة NSO بشأن استخدام برمجيات بيغاسوس في التجسس"، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 29 يوليو/ تموز 2021، تم الاطلاع في 1 فبراير/ شباط 2022.

بالمراقبة في التقرير الذي حمل عنوان "مشروع بيغاسوس"[66]، من بينهم المدافعة الإماراتية عن حقوق الإنسان آلاء الصديق.

القرصنة بوصفها توطئةً لارتكاب التعذيب: قضية ماثيو هيدجز

إن استخدام برمجيات التجسس هذه لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء وغيرهم من ذوي الأصوات المعارضة كثيراً ما يكون بمثابة مقدمة وعامل تمكين وصولاً في نهاية الأمر إلى اعتقالهم، ومقاضاتهم في محاكمات جائرة، واحتجازهم تعسفياً وإيقاع التعذيب بهم.

على سبيل المثال، تم إدراج طالب الدكتوراه البريطاني المتخصص في الشؤون الأمنية، ماثيو هيدجز، في قاعدة بيانات لبرمجيات التجسس في مارس/ آذار 2018، قبل شهرين فقط من اعتقاله وإيقاع التعذيب به أثناء احتجازه سبعة شهور في الإمارات بتهمة التجسس لصالح جهاز الاستخبارات السرية البريطانية MI6. وقد أُجبر هيدجز على الإدلاء باعترافات زائفة، وخضع لجلسات استجواب متوالية طالت ساعات، وإلى التهديد بالعنف البدني، وبالتسليم إلى قاعدة عسكرية خارج البلاد، كما تم تهديده بإيذاء عائلته، وبالحبس الانفرادي، وبتكبيله وحقنه بخليط من المواد المخدرة. وكشأن العديد من دراسات الحالة التي تم عرضها في هذا التقرير، فقد ظل هيدجز في بادئ الأمر غير عالم بتفاصيل الادعاءات التي كان يواجهها، ولم يتم توجيه اتهامات إليه إلا بعد مضي خمسة أشهر على احتجازه[67]. وقد صدر بحقه حكمٌ بالسجن المؤبد قبل أن يصدر الرئيس عفواً عنه بعد بضعة أيام.

وكان هيدجز قد جهر بمعارضته انتخاب الريسي رئيساً للإنتربول، مشيراً إلى أن ما لقيه من التعذيب قد ارتُكبت من قبل الأجهزة الأمنية الإماراتية في مبنى خاضع لمسؤولية الريسي[68]. يُذكر أن ما تعرَّض إليه هيدجز تحت سلطة الريسي من الاحتجاز التعسفي والتعذيب هو في الوقت الحاضر موضوع للطعن القانوني المقدَّم إلى المدعي العام الفرنسي في باريس بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. ويتهم هيدجز الريسي وستة مسؤولين إماراتيين آخرين بالمسؤولية عن الانتهاكات التي تعرض إليها في السجون الإماراتية. كما تتناول الدعوى قضية علي عيسى أحمد أحمد، وهو مواطن بريطاني آخر احتجزته السلطات الإماراتية وعمدت إلى ضربه وطعنه في يناير/ كانون الثاني 2019 بسبب ارتدائه قميصًا يحمل علم دولة قطر. وقد أُطلق سراحه بعد نحو ثلاثة أسابيع بعد موافقته على دفع غرامة بسبب "إضاعة وقت الشرطة". كما أقام الفريق القانوني الذي يمثل كلاً من هيدجز وأحمد دعاوى مدنية في المملكة المتحدة ضد الأفراد ذاتهم[69].

---

[66] "مشروع بيغاسوس"، قصص محظورة، تم الاطلاع في 1 فبراير/ شباط 2022.

[67] المصدر السابق.

[68] "منظمة الإنتربول تنتخب مسؤولاً إماراتياً رئيساً لها على الرغم من شواغل المنظمات الحقوقية"، رويترز، 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[69] "شكوى تتعلق بالتعذيب ضد مرشح الإمارات العربية المتحدة لمنصب رئيس الإنتربول"، فوربز، 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

تشجيع الإمارات العربية المتحدة على التصرف دون خشية العواقب داخل البلاد وخارجها

ليس أدلَّ على تواطؤ المجتمع الدولي في استخدام الإمارات للتعذيب مع الإفلات من العقوبة من واقع أنه خلال الأشهر التي تكشفت عن قيام الإمارات بإساءة استخدام تكنولوجيا برمجيات التجسس، وكانت عدة دعاوى قضائية قد أُقيمت ضد مسؤولين إماراتيين رفيعي المستوى بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، تمَّ في الفترة ذاتها انتخاب أحد المتهمين رئيساً لمنظمة الانتربول، وأعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة انتخاب الإمارات عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[70]. وخير ما يلخص موقف دولة الإمارات وما تحظى به من قبول على الساحة الدولية هو تعليق الدكتور أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي للرئيس الشيخ خليفة ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي يحفل بالمفارقات والتوهُّمات، بعد انتخاب الإمارات لعضوية مجلس حقوق الإنسان، إذ قال:

"إن سجل دولة الإمارات في هذا الملف الدولي بالغ الأهمية لا يقتصر على حماية وتعزيز الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل يشمل أيضًا النموذج الناجح الذي أنشأته الدولة في مجالات مثل تمكين المرأة، والتسامح الديني والعرقي، والنظام القضائي، والحقوق العمالية، ومكافحة الاتجار بالبشر وعدد من القضايا الرئيسية الأخرى ذات الصلة. إنَّ المجتمع الإماراتي يقوم على قيم أساسية مثل التوازن ودعم العدالة، إذ تتعايش أكثر من مئتي جنسية ويتمتع أفرادها بحرية ممارسة حقوقهم المدنية ضمن نظام قضائي فعال يحتل المرتبة الأولى إقليمياً بحسب المؤشرات الدولية ذات الصلة"[71].

ويمكن القول إن غياب أي عواقب أو انتقادات دولية ذات ثقل قد شجع الإمارات على تيسير ارتكاب التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لجيرانها المقربين وحلفائها ممن لديهم سجلات حقوقية على القدر ذاته من السوء. ولعل أفضل مثل على هذه الملاحظة التي تبعث على القلق هو الدور الرئيس الذي قامت به الإمارات في تسهيل اعتقال المدافعة السعودية البارزة عن حقوق المرأة، لجين الهذلول، وما أعقب ذلك من احتجازها تعسفيًا وتعذيبها. ومن التقارير التي أثبتت دلائل دامغة على إساءة استخدام الإمارات لبرمجيات التجسس المسمَّاة بيغاسوس، تكشَّف أن الإمارات حددت الهذلول موضوعاً للاستهداف المحتمل قبل أسابيع قليلة من اختطافها في الإمارات عام 2018 وإعادتها قسراً إلى المملكة العربية السعودية، حيث تم سجنها وتعذيبها ثلاثة اعوام[72].

---

[70] انتخاب مجلس حقوق الإنسان (14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021)، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[71] "انتخاب الإمارات لعضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة الثالثة"، صحيفة ذا ناشيونال نيوز، 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

[72] "مشروع بيغاسوس: تسريب يتعلق ببرمجيات التجسس يشير إلى محامين وناشطين معرضين للخطر في جميع أنحاء العالم"، صحيفة الغارديان، 19 يوليو/ تموز 2021، تم الاطلاع في 21 يناير/ كانون الثاني 2022.

الخاتمة

تنصبُّ مراجعات هذا التقرير على الأنماط الرئيسية للتعذيب في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة التي تلت عام 2011، والتي حملت نُذُر حقبة من الاعتقالات الجماعية التي وضعت جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات تقريبًا وراء القضبان أو حملتهم على مغادرة البلاد إلى المنافي. يُعد التعذيب في الإمارات ممارسة ممنهجة إلى حد كبير، بل إنه غدا أمراً يكاد يكون محتوماً على عدد لا يحصى من المدافعين عن حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني ممن يتم احتجازهم بشكل تعسفي في أحطِّ السجون.

وإنَّ أحد الأنماط التي تجدر الإشارة إليها بنحوٍ خاص هو اعتماد السلطات على الاختفاء القسري لارتكاب التعذيب مع إفلات الجُناة من العقوبة، إذ تتم ممارسة التعذيب في هذه الأحوال بعيدًا عن متابعة محامي المحتجز أو أسرته أو منظمات حقوق الإنسان المعنية. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ المحتجزين يواجهون عندما يمثلون أمام المحكمة في نهاية الأمر إجراءات معيبة تشوبها انتهاكات جسيمة للحق في المحاكمة العادلة ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. كما أن قبول الاعترافات المنتزعة بواسطة التعذيب الذي يُرتكب أثناء الإجراءات التي غالبًا ما تتم وراء الأبواب المغلقة دون حضور ممثل الدفاع إنما هو أمر متكرر للغاية في نظام "العدالة" الإماراتي.

وأما النتيجة الرئيسية الثانية التي توصل إليها هذا التقرير هي الانتقام الوحشي الذي يلاقيه أي شخص يحاول السعي إلى الانتصاف وتحقيق مساءلة الجُناة في التعذيب الذي ارتكبته السلطات الإماراتية. وتبيِّن دراسات الحالة الواردة في التقرير أن الأفعال الانتقامية يمكن أن تمتد لتطال أفراد الأسرة، وأن مساعي المحتجزين لمحاسبة جلاديهم كثيراً ما تُقابل بعقوبات شديدة وبإيقاع مزيد من التعذيب.

وأخيراً ، فقد ألقى التقرير الضوء على دور المجتمع الدولي والشركات في التمكين لارتكاب التعذيب وتيسير ممارسته في الإمارات العربية المتحدة مع الإفلات من العقوبة. وإنَّ تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الراهن، وما تحظى به من قبول ومصداقية على الصعيد الدولي يبعث بإشارة خطيرة مؤداها أن حماية الحقوق والحريات الأساسية ستبقى مطلباً هامشياً ما دامت المصالح السياسية والاقتصادية تحتل موقع الصدارة.

التوصيات

توصيات إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة:

1. تعديل أو إلغاء الأحكام التشريعية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية، بما في ذلك قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، الذي اعتُمد مؤخراً بموجب المرسوم الاتحادي الخاص بالقانون رقم 34 لعام 2021، لمنع استهداف الناشطين والمدافعين السلميين عن حقوق الإنسان بالمضايقات القضائية التعسفية؛
2. تعديل أو إلغاء الجرائم الجنائية ذات التوصيف المبهم أو التي تقبل تأويلات موسّعة في قانون العقوبات صوناً لمبدأ اليقين القانوني وتعزيز استقلال القضاء؛
3. تضمين التشريعات المحلية تعريفاً شاملاً للتعذيب يتفق وما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب
4. ضمان أن يتم إبلاغ الأفراد المجردين من حريتهم بالاتهامات الموجهة إليهم في أقرب الآجال، وتمكينهم من الاتصال بأسرهم وممثليهم القانونيين، وألا يتم احتجازهم رهن الحبس الاحتياطي لمدة تزيد على ما تجيزه المعايير الدولية؛
5. الإفراج الفوري عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي والسجناء السياسيين؛
6. ضمان تمكين الناجين من استخدام آليات مستقلة وفعَّالة لتقديم شكاياتهم؛
7. ضمان ألا تكون الاعترافات المنتزعة باستخدام التعذيب مقبولة كأدلة في الإجراءات القانونية؛
8. الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وإنشاء آلية وقائية وطنية؛
9. المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون إلى شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن؛
10. إنشاء مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان، تكون مستقلة بحق وتمتثل إلى مبادئ باريس؛
11. إتاحة فرص التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى هيئات إنفاذ القانون وموظفي السجون، بما في ذلك التدريب المتعلق بالمعايير والقواعد الدولية ومعايير الأمم المتحدة ذات الصلة.

توصياتٌ للمجتمع الدولي:

1. الإيفاء بالالتزامات المترتبة بموجب الولاية القضائية العالمية فيما يتعلق بمقاضاة الأشخاص الذين يُزعم أنهم ارتكبوا أفعال التعذيب أمام المحاكم المحلية؛
2. إنفاذ الإجراءات السليمة الواجبة ذات الصلة بحقوق الإنسان في شؤون العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي والعسكري مع دولة الإمارات العربية المتحدة.